شاهد وأثر

سلسلة ملفات حقوقية مصغرة - الإصدار 2

رسائل تحت القصف

الترهيب الرقمي واستخدام الرسائل النصية للضغط النفسي على المدنيين في تعز للفترة سبتمبر - أكتوبر 2026

تقرير حقوقي | نوفمبر 2026



منظمة سام الحقوق والحريات

تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)

من نحن؟

سام للحقوق والحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016 وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة

م	عنوان القسم	رقم الصفحة
1	عندما يصل الخوف إلى الهاتف	6
2	السياق	9
3	المنهجية ونطاق التوثيق	12
4	الرسائل النصية المضمون والتوقيت والجهة المرسلة	14
5	نسخة من الرسائل	16
6	توضيح تقني	18
7	أسلحة الهجوم النفسي	20
8	محاكاة وجدانية	23
9	رأي متخصص نفسي	26
10	التكييف القانوني	28
11	النتائج والتوصيات	29
12	التوصيات	30
13	خاتمة	32

لم تكن الرسائل النصية مجرد كلمات على شاشات الهواتف، بل كانت جزءاً من هندسة الخوف؛ حيث يتحول الهاتف المحمول من أداة تواصل إلى وسيلة ترهيب تلاحق المدنيين المحاصرين تحت القصف، لمضاعفة وطأة الحرب ونزع الأمن النفسي عن الفضاء الخاص للضحايا.

عندما يصل الخوف إلى الهاتف

في الحادية عشرة والنصف من مساء الجمعة، 16 أكتوبر 2026، كانت زوجة سليم محمد داخل منزلها في مدينة تعز، تتصفح هاتفها بينما تتعالى أصوات القذائف في محيط المدينة. وفي تلك اللحظات، وصلت رسالة نصية زادت مخاوفها، سارعت إلى الاتصال بزوجها، وسألته بصوت مضطرب: "أين نهرب؟ الحوثة بايدمروا المدينة؟ هل تسمع القذائف؟".

الرسالة النصية، وردت من معرّف "GOV" الموجه عبر شبكات الاتصالات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، ووصلت لمعظم مشتركي «يمن موبايل، اليمنية العمانية، سبأفون» في تعز. لم تكن هذه الرسالة الأولى، وقد لا تكون الأخيرة. تقول نص الرسالة: "تهيب سلطات المجلس السياسي الأعلى باستمرار سريان قرار العفو العام، وتهيب بالمخدوعين من أبناء مدينة تعز بسرعة العودة إلى جادة صوابهم والعودة إلى حضن الوطن، كما تدعو أبناء مدينة تعز باستمرار تعاونهم لطرد تحشيدات العدو السعودي، ومنعهم من التمركز في المناطق السكنية، واتخاذها ثكنات عسكرية، وجلبهم الدمار للمدينة".

الرسالة التي تلقتها زوجة سليم، جاءت في لحظة اختلطت فيها أصوات القصف بالأخبار المتداولة عن تقدم مليشيا الحوثي في بعض مناطق تعز الريفية، وارتبط مضمونها في ذهن الزوجة باحتمال تعرض منزلها وأطفالها للخطر. حاول سليم تهدئتها، موضحا أن الرسائل جزءا من الحرب النفسية التي يسعي من خلالها الحوثيين التأثير على معنويات السكان، وعمل إرباك لأبناء المحافظة، في أوقات حاسمة.

قبل سنوات كان سليم يعيش في العاصمة اليمنية صنعاء، وعندما اجتاحت مليشيا الحوثي العاصمة أواخر 2014، دب الهلع في أعماق عائلته، كانت زوجته قلقة عليه وتخشى من اختطافه أو فقدانه مثل غيره، بلا تهمة ولا خطأ. انتقل مع زوجته وطفليه إلى قريته شمال تعز، في أول تجارب النزوح، قبل أن تصل المرحلة إلى المنطقة الريفية، لينتقل، في تجربة نزوح ثانية، للعيش في مدينة تعز.

رغم تطويق الحوثيين للمدينة، إلا أن العيش بداخلها كان مطمئناً.. العمل، الحرية، الاطمئنان على تعليم الأولاد بعيداً عن الشحن الطائفي والتعصب الحوثي، ورغم تردي الخدمات الأساسية في المدينة المحاصرة، وتعرض المدينة للقصف المتقطع، إلا أن الأسرة تأقلمت مع الأوضاع، تراجعت نوبات القلق التي تحيط بزوجته عند سماع القصف، تدريجياً. رزقا بطفل ثالث في خضم الحرب.
يعمل سليم، في أحد مكاتب المحاماة. يعود إلى المنزل محملا بتفاصيل بعض القضايا، يفتح الحديث مع زوجته التي تتفاعل مع القصص، أحياناً تذرف أدمعها. تزجر أطفالها الثلاثة إن كانوا يضجون: دعوا أبوكم يفكر؟ لا تشغلوه. دعوه يرتب أفكاره ليساعد الناس.

طوال سنوات الحصار، كان سليم يجد في عمله معنى يتجاوز الوظيفة. كان يقف، بما يستطيع، إلى جوار أشخاص يواجهون ظلمًا أو عجزًا، ويبحث معهم عن منفذ لاستعادة حقوقهم. لم يكن قادرًا على ضمان النتيجة لكنه كان يستطيع أن يمنح المظلوم شعورًا معنوياً بأنه ليس وحده.

مؤخراً، أخذ إجازة طويلة من العمل. نفسياً، زوجته ليست على ما يرام، تلاحقها الأضرار المعنوية الناجمة عن الاستهداف النفسي الممنهج الذي يستخدمه الحوثيون ضد المدنيين بموازاة تصعيد الهجمات المسلحة وإحكام الحصار على المدينة.

السياق

لم تقتصر المخاطر التي واجهها المدنيون في محافظة تعز خلال التصعيد العسكري الذي بدأ في 3 سبتمبر 2026 على القصف بالصواريخ والقذائف وتوسع العمليات القتالية وإغلاق الطرق، إذ لاحق الحوثيون السكان إلى وسائل الاتصال التي يعتمدون عليها للاطمئنان على أسرهم وتبادل المعلومات وطلب المساعدة.

في سياق بالغ الخطورة، تلقى المدنيون في محافظة تعز، رسائل نصية تحمل مضامين عدائية، تضمنت دعوات إلى الاستسلام والتسويق لما يسمى "بالعفو" الحوثي، وحث السكان على التعاون مع الجماعة، بالتزامن مع تصريحات وتحذيرات تتعلق باحتمال تعرض المدينة لمزيد من الدمار.

وشهدت محافظة تعز، تغيرات في خريطة السيطرة العسكرية، مع اشتداد المواجهات في أريافها ومحيط المدينة، وتزايد المخاطر التي تهدد سلامة المدنيين. ومع إحكام الحوثيين سيطرتهم على الطرق، أصبحت خيارات السكان

في الانتقال إلى مناطق أكثر أمنا محدودة، بينما تزايد اعتمادهم على الهواتف ووسائل الاتصال لمعرفة تطورات الحرب وأماكن الخطر ومصير أقاربهم.

وفي هذه الظروف، اكتسبت الرسائل التي تتناول مستقبل المدينة ومآلات المواجهات تأثيرا يتجاوز مضمونها المباشر، خصوصا لدى الأسر التي عاشت تجارب سابقة من النزوح أو تعرضت للقصف والتهديد.

وتتصل المسألة الحقوقية لهذا النمط من الرسائل، بطبيعة الأشخاص الذين تصل إليهم، وتوقيت إرسالها، والظروف العسكرية المحيطة بها. فالرسائل التي تستهدف نشر الرعب بين السكان أو إجبارهم على تغيير مواقفهم تحت وطأة الخوف من العنف، تكتسب أهمية خاصة في ضوء الحظر الذي يقرره القانون الدولي الإنساني لأعمال العنف أو التهديد به.

وترى منظمة سام أن استخدام الرسائل التي تلوح بالدمار، مقترنا بالقصف والحصار والتصريحات العسكرية الصادرة عن قيادات الجماعة، بقصد نشر الرعب بين المدنيين، يشكل انتهاكا للحظر المنصوص عليه في المادة 13(2) من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف، والقاعدة الثانية من القانون الدولي الإنساني العرفي، ما يستوجب مساءلة الجهات التي أصدرت هذه التهديدات، ووقف هذه الممارسات، ومنع استخدام شبكات الاتصالات المدنية وسيلة لإخضاع السكان بالتهديد والعنف.

وفي هذا السياق، يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة "أثر وشاهد" الصادرة عن منظمة سام للحقوق والحريات، لفحص استخدام الرسائل النصية خلال التصعيد العسكري في تعز، وتحليل مضامينها وآثارها النفسية والاجتماعية المحتملة على المدنيين، مع التركيز على تجربة إحدى الأسر بوصفها مدخلا إنسانيا "توضيحياً" للتحقيق.

كما يسعى التقرير إلى تحديد المؤشرات التي تستدعي مزيدا من التوثيق بشأن الجهة المسؤولة عن الرسائل ونطاق انتشارها والغرض من إرسالها، وتقييم الوقائع المتاحة في ضوء الالتزامات القانونية المتعلقة بحماية المدنيين، وصولا إلى نتائج أولية وتوصيات تهدف إلى منع استخدام وسائل الاتصال في التهديد غير المشروع وضمان المساءلة عن الانتهاكات.

المنهجية ونطاق التوثيق

اعتمدت منظمة سام للحقوق والحريات على المنهج الوصفي التحليلي الذي يجمع بين دراسة الحالات الإنسانية، وتحليل مضمون الرسائل النصية وسياق إرسالها، ومقارنتها بالتطورات العسكرية التي شهدتها محافظة تعز خلال الفترة من 3 سبتمبر إلى 20 أكتوبر 2026.

واستند التقرير إلى شهادات المتضررين، ونماذج من الرسائل النصية التي احتفظت بها الأسرة، وعددها إحدى عشرة رسالة، إلى جانب التصريحات والمنشورات الصادرة عن قيادات جماعة الحوثي والمواد الصحفية ذات الصلة، مع فحص توقيت الرسائل وتكرارها مضامينها.

وتكشف الأدلة المتاحة عن وجود حملة منظمة من الرسائل المرتبطة بالهجوم العسكري لجماعة الحوثي على تعز، بالنظر إلى تكرارها وتشابه لغتها ومضامينها، وتوقيتها والجمهور المستهدف/ المستقبِل للرسائل.

ويعزز ذلك إرسالها عبر شبكات اتصالات تسيطر عليها الجماعة، وظهور معرف الإرسال "GOV"، واتساق مضامينها مع الخطاب الرسمي للحوثيين.

وتشكل هذه المعطيات مؤشرات متضافرة على توظيف منظومة الاتصالات في حملة ضغط نفسي تهدف إلى بث الرعب والخوف بين السكان المدنيين.

واستعانت المنظمة بإفادة فنية قدمها الخبير التقني فهمي الباحث، تناولت آليات الإرسال الجماعي عبر مركز الرسائل القصيرة (SMSC)، وطبيعة معرف الإرسال "GOV"، وإمكانات الاستهداف الجغرافي للمشتركين عبر أبراج الاتصالات، ودلالات هذه الآليات في تفسير نمط توزيع الرسائل على سكان تعز.

كما استعان هذا الإصدار بإفادة متخصصة من الدكتور مانع الشرعبي لتفسير الآثار النفسية المحتملة للرسائل التهديدية على النساء والأطفال واستقرار الأسر، مع مراعاة التأثير المتداخل للقصف والحصار وتجارب النزوح السابقة، والتمييز بين الآثار التي وثقتها الشهادات والتفسيرات النفسية العامة.

والتزمت المنظمة بمبادئ الدقة والموضوعية وسرية المعلومات وحماية المصادر والبيانات الشخصية، بما يضمن سلامة المتضررين وموثوقية النتائج.

الرسائل النصية: المضمون والتوقيت والجهة المرسلة

استخدمت جماعة الحوثي شبكات الاتصالات الخاضعة لسيطرتها في توجيه رسائل نصية جماعية إلى هواتف المدنيين في محافظة تعز. الرسائل حملت معرف الإرسال الحكومي "GOV"، وتضمنت دعوات إلى الاستسلام والامتثال للحوثيين، ووعودا بالعفو وتحذيرات من الدمار.

وجاء إرسال هذه الرسائل بالتزامن مع العمليات العسكرية والقصف، بما يكشف عن توظيف منظومة الاتصالات في حملة ضغط نفسي استهدفت التأثير في مواقف السكان وإثارة الخوف بشأن مصيرهم.

سليم محمد وزوجته من المواطنين الذين رسائل نصية متعددة خلال سبتمبر وأكتوبر 2026، وثقت المنظمة نسخة من إحدى عشرة رسالة تلقتها زوجته، يقول سليم بأن مجموع الرسائل التي وصلت إلى جواله وجوال زوجته، يتجاوز ثلاثين رسالة حتى منتصف أكتوبر. في الغالب، معظم مشتركي شركات الاتصالات "الهاتف النقال" في تعز، تلقوا هذه الرسائل بالفعل.

يستخدم سليم وزوجته أربعة أرقام هاتفية، بينها رقم سليم الشخصي ورقم مخصص لعمله ورقم زوجته ورقم احتياطي للتواصل مع الأقارب في الريف.

الرسائل التي وثقتها المنظمة، تضمنت دعوات للاستجابة، إلى ما يسميه الحوثيون قرارات العفو، إلى جانب رسائل تتعلق بالتطورات العسكرية في تعز، سواء في الساحل الغربي، أو الأرياف، أو الجبهات المحيطة بالمدينة. كما تضمنت الرسائل الموجهة إلى أبناء مدينة تعز دعوة إلى التعاون مع الحوثيين، وتجنيب المدينة الدمار.

وتكشف القراءة الأولية لهذه المضامين عن استخدام ممنهج لأساليب نفسية تهاجم معنويات سكان المدينة، مدنيين وعسكريين، بغرض تحقيق الهدف الذي يسعى إليه الحوثيون، السيطرة على الأرض وإخضاع السكان.

نسخة من الرسائل

الرسائل التي يحتفظ بها سليم، والتي تلقاها معظم المشتركين بشركات الاتصالات (يمن موبايل، اليمنية العمانية يو، سبأفون) في تعز، من 10 سبتمبر وحتى 16 أكتوبر، هي الرسائل التالية:

- "الرئيس المشاط يصدر عفوا رئاسيا عن كل المخدوعين بجبهات الساحل الغربي لمن ألقى سلاحه وعاد إلى رشده"
- "الرئيس المشاط يوجه السلطات المحلية في محافظتي الحديدة وتعز بعمل الترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك»
- "وزارة الداخلية تؤكد تأمين الطرق للعائدين عبر محافظتي الحديدة وتعز، وتسهيل وصولهم إلى مناطقهم وبيوتهم بأمان ويسر".
- "وزارة الداخلية تدعو الراغبين في العودة والاستفادة من العفو الرئاسي إلى التواصل والتنسيق عبر الأرقام المحددة في الحديدة وتعز...".
- "وزارة الداخلية تدعو من سبق لهم العودة قبل الإعلان عن أرقام التنسيق إلى سرعة التواصل عبر الأرقام التالية، لترتيب أوضاعهم."
- "مصدر في القوات المسلحة اليمنية: طرد تحشيدات العدو السعودي من منطقة التربة ومديريتي الشمايتين وسامع في محافظة تعز".
- "الرئيس المشاط: يعلن استمرار سريان العفو الرئاسي عن المخدوعين في صفوف تحشيدات العدو السعودي"
- "الرئيس المشاط: الأمان بموجب العفو الرئاسي لكل المخدوعين والمنخرطين في صفوف العدو السعودي ممن تركوا القتال وعادوا إلى منازلهم"
- "الرئيس المشاط: وجهنا محافظ تعز بتفعيل آلية العفو الرئاسي كما حصل في مديريات الساحل الغربي".
- "وزارة الداخلية، تدعو الراغبين في الاستفادة من العفو الرئاسي والعودة من صفوف تحشيدات العدو السعودي في محافظة تعز، إلى التواصل والتنسيق.".
- "تهيب سلطات المجلس السياسي الأعلى باستمرار سريان قرار العفو العام، وتهيب بالمخدوعين من أبناء مدينة تعز بسرعة العودة إلى جادة صوابهم والعودة إلى حضن الوطن، كما تدعو أبناء مدينة تعز باستمرار تعاونهم لطرد تحشيدات العدو السعودي، ومنعهم من التمركز في المناطق السكنية، واتخاذها ثكنات عسكرية، وجلبهم الدمار للمدينة".

توضيح تقني

في تعليقه لمنظمة سام، يوضح الخبير التقني" فهمي الباحث" أن الإرسال الجماعي لهذه الرسائل يتم عبر مركز الرسائل القصيرة (SMSC) لدى مشغل الاتصالات، وهي خدمة تجارية اعتيادية لا تتطلب بنية تقنية خاصة، ويمكن تنفيذها من خلال منصة الرسائل التجارية التابعة للمشغل، أو عبر حساب يمنحه المشغل لجهة معينة أو مزود خدمات. ويحدد المرسل نص الرسالة والمعرف الذي يظهر للمتلقي، مثل "GOV"، والفئة أو المنطقة المستهدفة بالإرسال.

وبحسب الباحث، يمكن تحديد المستهدفين باستخدام قوائم أرقام معدة مسبقا، أو اختيار الهواتف الموجودة ضمن نطاق تغطية أبراج اتصالات معينة لحظة الإرسال. ويرجح أن تكون الطريقة الثانية قد استخدمت في الرسائل الموجهة إلى تعز، وهو ما يفسر إمكانية وصول الرسائل إلى المشتركين الموجودين في مناطق جغرافية محددة، بصرف النظر عن أماكن تسجيل أرقامهم الأصلية.

ويشير الباحث إلى أن معرف "GOV" لا يثبت بمفرده الهوية التقنية للمرسل، باعتباره معرفا أبجديا يمكن إدراجه في حقل الإرسال من خلال حساب مخول أو منفذ دولي لا يخضع للتصفية. غير أن نمط استخدامه وتوزيع الرسائل يشير إلى صلاحيات على مستوى مشغل الاتصالات، خصوصا أن المعرف نفسه يُستخدم في إرسال رسائل أخرى لا ترتبط مباشرة بالعمليات العسكرية، لكنها تحمل مضامين تصدر عادة عن الجهات التي تتحكم بالمؤسسات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.

وتكتسب هذه الإفادة التقنية أهميتها في تفسير كيفية استخدام البنية المدنية للاتصالات لإيصال رسائل سياسية وعسكرية إلى السكان بصورة جماعية، مع القدرة على تحديد نطاق وصولها جغرافيا. كما أن تطابق مضامين الرسائل مع خطاب جماعة الحوثي، وتكرار إرسالها وتزامنها مع القصف والتحذيرات من الدمار، يربط الاستخدام التقني للشبكات بسياق العمليات العسكرية، ويكشف عن توظيفها في الضغط النفسي على المدنيين.

وتتحمل جماعة الحوثي، ممثلة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والمؤسسة العامة للاتصالات والجهات المشغلة الخاضعة لسيطرتها، المسؤولية المؤسسية عن استخدام منظومة الاتصالات في بث هذه الرسائل.

وترى منظمة سام أن تضافر الأدلة المتعلقة بمضمون الرسائل وتوقيت إرسالها ونطاق توزيعها، مدعوما بالتفسير الفني الذي قدمه فهمي الباحث، يعزز استنتاجها بوجود حملة منظمة تستخدم الاتصالات وسيلة لبث الخوف والرعب بين السكان المدنيين في سياق الهجوم العسكري على مدينة تعز.

أسلحة الهجوم النفسي

بالتزامن مع تصعيد الحوثيين للحرب على مدينة تعز، استخدمت المليشيا أساليب هجومية أخرى وبصورة مكثفة في الحرب النفسية.

وتعد الرسائل النصية إلى مشتركي شركات الاتصالات، أحد أسلحة هذه الحرب، التي ضمت أيضاً، تصريحات القيادات الحوثية المنتحلة لمناصب رسمية، والخطاب الإعلامي في وسائل المليشيا، وحملات الشائعات بحسابات رسمية وآخرى مستعارة على منصات التواصل الاجتماعي، علاوة على منشورات الناشطين والمحسوبين على الجماعة بموجات تحريض ممنهجة، مصحوبة باتهامات أبناء المحافظة بالارتباط بقوى خارجية، وتهم أخرى مثل المنافقين والعملاء والخونة والمرتزقة والدواعش، وتحميلهم مسؤولية ما قد تتعرض له المدينة وسكانها من دمار.

يوجد الكثير من الأدلة المرئية التي بثها مقاتلون حوثيون، وثقتها منظمة سام، حيث ظهروا وهم ينادون أبناء المحافظة للخروج من المدينة، مما يؤكد انعكاس الخطاب الرسمي الحوثي، على أتباعهم المسلحين قولاً وفعلا. وفي سياق الحملة، قدم الحوثيون إشارات دينية أيضاً تبرر لما يجري وتحرض على ارتكاب المزيد من الجرائم في تعز، مثل بيان علوي سهل إبراهيم بن عقيل، الذي يقدمه الحوثيون بوصفه مفتي محافظة تعز.

في منتصف أكتوبر الماضي، نشر أحمد المساوى، الذي عينته جماعة الحوثي محافظا لتعز، دعوة إلى القوات الحكومية لمغادرة المدينة عبر ممرات وصفها بالآمنة، يقول منشور المساوى المثبت على حسابه الرسمي في منصة إكس: «حرصا على أهلنا وإخواننا في مدينة تعز وحفاظا على الممتلكات العامة والخاصة وتجنيبا لمدينة تعز ويلات الحرب والدمار والاقتتال ندعو المسلحين في مدينة تعز إلى ترك التمترس بالبيوت والمنازل والمنشآت العامة والخاصة ونعرض عليهم الجنوح للسلم وتجنب القتال وبهذا نضمن لهم الأمن والأمان ونضمن لهم ممارسة حياتهم الطبيعية مثلهم مثل غيرهم أو الخروج من المدينة بأمان وبسلاحهم الشخصي عبر ممرات آمنة وبهذا نعلن أن طريق نجد قسيم التربة عدن تعتبر ممرا آمنا لخروجهم بسلاحهم الشخصي وسياراتهم».

لا يمكن قراءة الرسائل والتصريحات الحوثية، بمعزل عن سجل الجماعة خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية، وما وثقته منظمة سام من انتهاكات بحق المدنيين، بما فيها تقريرها «الدحي.. العبور إلى الموت» الذي رصد 311 انتهاكا في منفذ الدحي خلال عام واحد، شملت القتل والإصابة والاعتداء والاختطاف والتعذيب.

كما أن الواقع الإنساني في المناطق الجديدة التي سيطر عليها الحوثيون، مثل المخا والمديريات الأخرى، تتناقض تماماً مع وعود الحوثيين، وتبين أن إشارات التطمين، مجرد تكتيك احتيالي للحد من مقاومة المجتمع للحوثيين، إذ تشير التقارير الحديثة، عمليات قتل وإصابات، وحملة اعتقالات أيضاً تنفذها الجماعة في مناطق سيطرت عليها خلال الهجوم الأخير، لأشخاص قيل إنهم تلقوا وعودا بالعفو والأمان قبل اعتقالهم، وهي وقائع تجعل الضمانات المعلنة موضع مساءلة جدية في ضوء السلوك السابق والممارسات المبلغ عنها.

محاكاة وجدانية

تعاملت زوجة سليم محمد، مع الرسائل الهاتفية باعتبارها مؤشرا على التجهيز لأعمال دمار شامل للمدينة وإبادة جماعية لسكانها. بحسب تفسير سليم، أن زوجته تابعت حرب الإبادة التي تعرضت لها قطاع غزة. وأن الكثير من التفاصيل مطبوعة في ذاكرة زوجته. أسلوب الحوثيين يتشابه مع أسلوب قوات الاحتلال: إسقاط منشورات ورقية، أو إرسال رسائل نصية لهواتف المدنيين تدعوهم لإخلاء المنازل، ومن ثم قصف الأرض والسكان، هذا ما يجعل عدد من المتلقين في تعز، مثل زوجة سليم، بربط واقعهم بمأساة غزة.

أما الدعوة الرسمية التي روج لها الحوثيون، بإخراج من وصفوهم "المسلحين بسلاحهم الشخصي عبر منذ واحد تجاه عدن"، فيرى سليم أنها تتجاوز الحسابات العسكرية، ولا علاقة لها بالحرص على سلامة المدنيين. ومن وجهة نظره، تبدو كمحاولة للتحكم بحياة وحركة أكثر من مليون ونصف إنسان داخل المدنية، علاوة على فرض التهجير القسري على أبناء المدينة، وإفراغها من السكان، على نمط تصريحات مسؤولين في سلطات الاحتلال لأبناء غزة.

وتضاعف الممارسات والتدابير التي يفرضها الحوثيون، على سكان تعز المحاصرين في المدينة، من الهجمات النفسية الموازية مع سياسة العقاب الجماعي، التي تتجلى في النزوح المستمر، وقطع آخر شرايين الحياة البرية المعلقة نحو عدن ومنع دخول المساعدات والسلع الضرورية للمدينة ـ عقب سيطرة مليشيا الحوثي على التربة وجبل حبشي.

ولم تكن الصواريخ ذات القدرة التدميرية الهائلة، مثل قصف منازل سكنية بصواريخ بالستية والطائرات المسيرة، سوى الوجه المادي من الحرب. أما الوجه المعنوي فيشمل الشائعات عبر منصات التواصل، والتعبئة والتحريض الإعلامي ضد أبناء المحافظة اليمنية، والرسائل النصية، لتضيف ضغطا نفسيا مباشرا على المدنيين، وتضعهم أمام خيارين قاسيين: البقاء تحت خطر الهجمات أو إفراغ المدينة من سكانها عبر طرق مغلقة وغير آمنة. ولم تكن هذه الرسائل سوى جزء من حملة تخويف ربطت مصير المدينة وسلامة سكانها بالامتثال لمطالب الجماعة، مستخدمة الخوف من الدمار وسيلة للتأثير في إرادتهم وقراراتهم.

بالنسبة إلى أسرة سليم محمد، لم يعد الخوف مرتبطا بأصوات القذائف ومواقع سقوطها فحسب، إذ امتد إلى تفاصيل الحياة اليومية ومستقبل الأسرة. فقد ضاعفت الرسائل النصية حالة القلق والخوف لدى زوجته، وأعادت إليها ذكريات النزوح السابق من صنعاء، وما رافقه من مخاوف على سلامة العائلة. وتحول الهاتف، الذي يفترض أن يكون وسيلة للاطمئنان والتواصل، إلى مصدر إضافي للتهديد النفسي.

ويقول سليم إنه حاول طمأنة زوجته والتخفيف من وقع الرسائل المتكررة، وإقناعها بأن التهديدات لا تعني بالضرورة وقوع ما تتوعد به. غير أن استمرار القصف والحصار وتضاؤل الخيارات الآمنة جعل استعادة الشعور بالأمان أمرا بالغ الصعوبة. وتوسعت هذه الآثار لتشمل معظم المجالات التي يعيش فيها الزوجين وأطفالهما الثلاثة، وانعكس ذلك على استقرار المنزل وقدرة أفراده على ممارسة حياتهم المعتادة.

وامتدت هذه الآثار إلى حياة سليم المهنية، حيث اضطر إلى أخذ إجازة طويلة من عمله في المحاماة للبقاء إلى جانب زوجته وأطفاله ومساندتهم في مواجهة الضغوط النفسية المتراكمة. ويكشف هذا التحول عن حجم الضرر الذي أحدثته الحرب نفسياً ومادياً واستنزاف القدرة على ممارسة الحياة بشكل طبيعي والاستمرار في العمل.

وتجسد هذه الحالة أحد الأوجه غير المرئية للأضرار التي ألحقتها ممارسات جماعة الحوثي بالمدنيين في تعز، ولا تقل أهمية هذه الأضرار عن ضرورة توثيق الإصابات الجسدية والخسائر المادية، حيث تمس السلامة النفسية والاستقرار الأسري والقدرة على العمل واتخاذ القرارات بحرية.

وتكشف هذه الحالة عن احتمال تحول الهاتف من وسيلة للحصول على الأمان والمعلومات إلى مصدر إضافي للقلق، وهذا لا يعني أن جميع سكان تعز تلقوا الرسائل بالطريقة نفسها، أو أنهم تعرضوا للمستوى ذاته من الخوف. فاستجابات المدنيين تختلف باختلاف تجاربهم السابقة وقربهم من مناطق القتال وظروفهم الأسرية ومستوى تعرضهم للخطر.

رأي متخصص نفسي

يوضح الدكتور مانع الشرعبي، في إفادته النفسية والاجتماعية المعدة لهذا الموضوع، أن تأثير الرسائل النصية التهديدية لا يتوقف عند مضمونها اللفظي، بل يمتد إلى الظروف التي تُستقبل فيها، وشعور المدنيين بالأمان، وقدرتهم على تقدير الخطر والخيارات المتاحة. ويؤكد الشرعبي أن الضغط يزداد عندما يتعذر الانتقال إلى مكان أكثر أمنا بسبب إغلاق الطرق أو نقص الموارد أو وجود أطفال ومرضى وكبار سن، وحين تربط الرسالة عدم الامتثال بعواقب عنيفة قد يشعر المتلقي بمسؤولية عن أذى لا يملك منع وقوعه.

وبحسب المتخصص النفسي، فإن الرسالة التي تلوح بدمار المدينة أو تدعو سكانها إلى التعاون مع سلطة مسلحة تُقرأ في سياق القصف والخوف على المنزل والأسرة، ولذلك قد تُفهم بوصفها تهديدا عمليا لا خطابا سياسيا مجردا. وقد يقترن هذا الإحساس بتزايد الترقب والتوتر وصعوبة اتخاذ القرارات، بما في ذلك المفاضلة بين مخاطر البقاء ومخاطر النزوح. وهذه آليات نفسية محتملة، لا تعني أن كل متلق للرسائل تعرض لضرر نفسي محدد.

ويشير الدكتور مانع الشرعبي، بأنه من الممكن أن يظهر التأثر لدى الأطفال في خوف متكرر من فقدان الوالدين أو المنزل، وصعوبات النوم والكوابيس أو الاستيقاظ المتكرر، وأعراض جسدية مثل آلام البطن والصداع، إلى جانب تراجع التركيز أو المشاركة المدرسية واللعب. ويربط الشرعبي قابلية الأطفال للتأثر باعتمادهم على البالغين لفهم الخطر وتوفير الحماية؛ فإذا سمعوا نقاشات متوترة عن مغادرة المنزل، فقد يتراجع شعورهم بالأمان الأسري.

وتتجاوز آثار الرسائل ذات المضامين التهديدية حدود الأسرة الواحدة إذا وصلت إلى أعداد كبيرة من السكان أو تكررت بصورة منتظمة خلال العمليات العسكرية. ويمكن في هذه الحالة أن تسهم في تراجع الشعور الجماعي بالأمان، أو زيادة القلق بشأن النزوح، أو خلق حالة من عدم اليقين حول مستقبل المدينة.

التكييف القانوني

حظر المادة 13(2) من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1977 جعل السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين محلا للهجوم، كما تحظر أعمال العنف أو التهديد به التي يكون غرضها الأساسي نشر الرعب بين السكان المدنيين. ويؤكد هذا الحظر القانون الدولي الإنساني العرفي، ولا سيما القاعدة الثانية من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تسري في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. كما تحظر المادة 4(2)(د) من البروتوكول الإضافي الثاني أعمال الإرهاب ضد الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية أو كفوا عن المشاركة فيها.

وفي ضوء هذه القواعد، ترى منظمة سام للحقوق والحريات أن حملة الرسائل النصية التي وجهتها جماعة الحوثي إلى سكان مدينة تعز تمثل ممارسة للتهديد والترهيب مرتبطة بالهجمات المسلحة، بالنظر إلى تكرار الرسائل وتشابه مضامينها وتزامنها مع القصف والهجمات العسكرية، وتوجيهها إلى المدنيين. فقد جمعت الرسائل بين الدعوة إلى الاستسلام والامتثال لسلطة الجماعة والتلويح بالدمار، في سياق كانت فيه الأحياء السكنية تتعرض للهجمات ويواجه السكان قيودا شديدة على الحركة والنزوح. وترى المنظمة أن هذه العناصر، مقروءة مجتمعة، تدعم استنتاج أن نشر الخوف بين المدنيين والضغط على إرادتهم كان غرضا أساسيا من الحملة.

وتؤكد المنظمة أن الحماية المقررة للمدنيين لا تتأثر بمواقفهم السياسية أو إقامتهم في المناطق التي ترفض الخضوع للمليشيا، ولا يجوز استخدام التهديد بالعنف لإجبارهم على إعلان الولاء أو التعاون مع طرف في الحر. كما أن تقديم الوعود بالعفو أو الأمان لا يمنح مشروعية للتهديدات المصاحبة لها، ولا يعفي الطرف المسؤول من التزاماته بحماية المدنيين. ويكتسب هذا التقييم أهمية خاصة عند قراءة الرسائل في سياق سجل الانتهاكات السابق للحوثيين، وما وثقته منظمة سام من ممارسات بحق المدنيين في تعز ومناطق أخرى.

وتتحمل جماعة الحوثي المسؤولية عن الأفعال المخالفة للقانون الدولي الإنساني، بما فيها استخدام شبكات الاتصالات الخاضعة لسيطرتها لتوجيه تهديدات محظورة إلى السكان. وتقع ضمن نطاق التحقيق في المسؤولية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات التابعة للجماعة، والمؤسسة العامة للاتصالات، والمسؤولون الذين أمروا بإعداد الرسائل أو توزيعها أو أشرفوا على تنفيذها. وتشمل المساءلة القيادات والمسؤولين الذين أصدروا التعليمات أو أشرفوا على تنفيذها أو ساهموا في هذه الممارسات، وفقا للأفعال المنسوبة إلى كل منهم وقواعد المسؤولية الفردية والقيادية في القانون الدولي.

النتائج والتوصيات

تشير المعلومات التي استند إليها هذا الإصدار إلى أن المدنيين في مدينة تعز تلقوا رسائل نصية متعددة، من معرفات حوثية، خلال التصعيد العسكري الأخير، وأن بعض تلك الرسائل تضمنت دعوات للاستسلام أو الامتثال لقرارات أعلنتها السلطات التابعة لجماعة الحوثي، بينما خاطبت رسائل أخرى سكان المدينة وربطت استمرار المواجهات بمخاطر الدمار.

وتظهر تجربة أسرة سليم محمد أن وصول الرسائل في ظل القصف يمكن أن يسهم في زيادة مخاوف المدنيين بشأن سلامتهم ومستقبل أسرهم، خصوصا لدى الأشخاص الذين مروا بتجارب نزوح سابقة. وقد وصفت الأسرة تغيرات في حياتها اليومية وتزايد الضغوط النفسية التي دفعت سليم إلى الابتعاد مؤقتا عن عمله.

وتثير، طبيعة الرسائل وسياق وصولها وآثارها المبلغ عنها، مخاوف جدية تستدعي تحقيقا إضافيا، خاصة في ضوء الحظر القانوني للتهديد بالعنف الذي يكون غرضه الأساسي نشر الرعب بين السكان المدنيين.

التوصيات

إلى جماعة الحوثي:

تدعو منظمة سام إلى الوقف الفوري لأي رسائل أو تهديدات بالعنف تستهدف نشر الرعب بين السكان المدنيين، والامتناع عن استخدام وسائل الاتصال للضغط على السكان بسبب آرائهم أو مناطق إقامتهم أو روابطهم الأسرية. كما تطالب بضمان ألا تتضمن الخطابات العسكرية أو الرسائل الموجهة إلى السكان تهديدات محظورة، واحترام الحماية التي يتمتع بها المدنيون بموجب القانون الدولي الإنساني.

إلى الجهات المسؤولة عن شبكات الاتصالات:

تطالب المنظمة بحماية بيانات المشتركين وخصوصيتهم، وعدم استخدام المعلومات الشخصية في التهديد أو الملاحقة، وتوضيح الإجراءات المعتمدة لإرسال الرسائل الجماعية والجهات المخولة باستخدام معرفات الإرسال الرسمية، مع اتخاذ التدابير المناسبة لمنع إساءة استخدام الشبكات.

إلى السلطات القضائية والجهات المختصة بالتحقيق:

تدعو سام إلى إجراء تحقيقات مستقلة في البلاغات المتعلقة باستخدام الرسائل والاتصالات للتهديد بالعنف ضد المدنيين، وحفظ الأدلة الرقمية بصورة مشروعة، وفحص مسؤولية الجهات التي أصدرت الرسائل أو وجهت بإرسالها، وضمان حماية الشهود والمتضررين من أي أعمال انتقامية.

إلى الأمم المتحدة والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان:

توصي المنظمة بإيلاء اهتمام أكبر لآثار وسائل الضغط النفسي والتهديدات الرقمية على المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، وإدراجها ضمن أعمال الرصد والتوثيق متى توافرت أدلة تسندها، مع تقديم الدعم الفني للجهات الوطنية والحقوقية في مجال حفظ الأدلة الرقمية والتحقق منها.

إلى الجهات الإنسانية والصحية:

تدعو المنظمة إلى تعزيز خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للسكان المتأثرين بالقصف والحصار والتهديدات، وإتاحة وسائل آمنة للإبلاغ وطلب المساعدة، مع إعطاء اهتمام خاص للأطفال والأسر التي تعرضت للنزوح المتكرر أو فقدان مصادر الشعور بالأمان.

خاتمة

لا تنتهي آثار الحرب عند سقوط القذيفة أو توقف الاشتباك. فقد يظل الخوف حاضرا في تفاصيل الحياة اليومية، وفي صوت الهاتف، وفي الأخبار التي تصل إلى الأسر المحاصرة، وفي القرارات التي يتخذها المدنيون بشأن حياتهم.

وتظهر قصة سليم محمد وأسرته جانبا من هذه المعاناة، إذ أصبحت الرسائل التي تصل إلى الهاتف مرتبطة في ذاكرة الأسرة بأصوات القصف واحتمالات الخطر. وهي تجربة تستحق التوثيق والتحقيق، ليس لأنها تثبت وحدها وجود حملة منظمة لترهيب السكان، بل لأنها تكشف عن أثر إنساني ينبغي عدم تجاهله عند تقييم وسائل الحرب والضغط على المدنيين.

إن حماية السكان المدنيين تشمل سلامتهم الجسدية وحقهم في العيش بعيدا عن التهديدات المحظورة، كما تقتضي التحقيق في الممارسات التي قد تستهدف نشر الرعب بينهم، وضمان عدم تحول وسائل التواصل الضرورية للحياة إلى أدوات للتهديد والخوف.

